



**تحت رعاية سمو الشيخ منصور بن زايد
الإمارات تستضيف الاجتماع السنوي لمجموعة "إيغمونت" لوحدات المعلومات
المالية لمناقشة استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في تعزيز عمليات مواجهة
غسل الأموال**

أبوظبي (6 يوليو 2023) : تحت رعاية سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، افتتح معالي خالد محمد بالعمي، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، رئيس اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، اليوم الاجتماع السنوي التاسع والعشرين لفرق العمل التابعة لمجموعة "إيغمونت" لوحدات المعلومات المالية في أبوظبي بحضور السيدة كوليسيله كانيلي، رئيسة مجموعة إيغمونت.

وستضيف وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات الاجتماع السنوي لمجموعة إيغمونت والذي يقام تحت عنوان "استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة لتعزيز العمليات".

وحضر الجلسة الإفتتاحية معالي عبدالله سلطان النعيمي وزير العدل، ومعالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، ومعالي أحمد الصايغ وزير دولة، وسعادة يونس خوري وكيل وزارة المالية، وسعادة حامد سيف الزعابي، مدير عام المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما حضر هذه الجلسة سعادة القاضي عبدالرحمن البلوشي وسعادة العميد عبدالعزيز الأحمد وسعادة المستشار الدكتور طارق أحمد الراشد وسعادة اللواء خليل إبراهيم المنصوري، رؤساء اللجان الفرعية للجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، بالإضافة إلى السيد علي فيصل باعلوي، رئيس وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات، وعدد من كبار المسؤولين في الدولة ومن المؤسسات والمنظمات الدولية، إلى جانب مشاركة أكثر من 500 شخصية يمثلون العديد من المؤسسات الدولية المعنية بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب حول العالم.

وفي كلمته الإفتتاحية استعرض معالي خالد محمد بالعمي محافظ المصرف المركزي، رئيس اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، الجهود التي تبذلها دولة الإمارات في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ونوه إلى أن الجهود الوطنية ترتكز على منهجية متكاملة، تتماشى مع رؤية القيادة الرشيدة وتوجيهات اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية، بالإضافة إلى المنظومة الوطنية الفعالة والإطار القانوني والمؤسسي الناضج والمتتطور.

وأضاف معاليه: "تولي اللجنة الوطنية اهتماماً خاصاً بالเทคโนโลยيا الحديثة التي تساعده في تسهيل الإبلاغ عن المعاملات والأنشطة المشبوهة، وتضمن التواصل الفعال وسرعة اتخاذ الإجراءات



والقرارات في مجال تطبيق العقوبات المالية المستهدفة. ويأتي ذلك من منطلق إيماننا بمخاطر جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي لا تقتصر انعكاساتها على النظام المالي فحسب، بل على مجتمعاتنا، الأمر الذي يحتم علينا العمل بشكل وثيق لزيادة سبل التعاون الدولي لسلامة الأنظمة المالية على النحو الأمثل. ونحن فخورون بتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، كانت موضع إشادة وتقدير من قبل العديد من الجهات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها مجموعة العمل المالي (فاتف) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينافاتف) .

ومن جهتها أكدت السيدة كوليسيله كانيلى، رئيسة مجموعة إيغمونت، أن الاجتماع السنوي لمجموعة إيغمونت يعتبر حدثاً محورياً لتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشيدة بدور دولة الإمارات في استضافة الاجتماع السنوي للمجموعة والذي أجريت خلاله محادثات ونقاشات مثمرة في العديد من المواضيع المطروحة والتي ستؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة لتعزيز التعاون الدولي في مجال المعلومات المالية. وصرحت: "إن مشاركة الجهات الدولية والمؤسسات العالمية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دعمت في إنجاح هذا الحدث، الذي استقطب كبار الخبراء والمسؤولين تحت سقف واحد لتبادل الخبرات حول تعزيز فعالية عمل وحدات المعلومات المالية. وأضافت: "إن اعتماد ودمج التقنيات الرقمية يشكل أمراً مطلوباً وواضحاً لزيادة تبادل المعلومات بين الوحدات المالية حول العالم، وهو النزام تعززه مجموعة إيغمونت المضي قدماً نحو تنفيذه وتحقيقه".

وأشار السيد علي فيصل باعلوي، رئيس وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات، إلى أهمية الدور الذي تلعبه مجموعة إيغمونت كونها الرابط الحقيقي بين وحدات المعلومات المالية، وقال: "تحرص المجموعة على التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية لتحقيق الأهداف المشتركة للدول الأعضاء، وذلك من خلال مساندة وحدات المعلومات المالية في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ومن هذا المنطلق، نحرص في دولة الإمارات على الالتزام التام بهذه الأهداف، ويتجلّى ذلك بوضوح من خلال الخطوات الاستراتيجية التي اتخذناها لتقوية منظومة مكافحة الجرائم المالية على نحو مستدام، وتعزيز أواصر التعاون والتنسيق مع مختلف الدول".

وتضمن الاجتماع عقد سلسلة من الجلسات النقاشية لمختلف المواضيع والتي شملت جلسة نقاش حول "استخدام التكنولوجيا في تعزيز الخصوصية لوحدات المعلومات المالية"، وأدارتها آن ماري كيمينا، رئيسة وحدة المعلومات المالية في جزيرة كوراساو. تلتها جلسة نقاش حول "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحقيق تعاون أكثر فعالية بين الوحدات المعلوماتية" و"نمذج التعاون الإبداعية، والفعالية الاستراتيجية، أدارها ممثل رابطة إنفاذ الجرائم المالية FinCEN في وزارة الخزانة الأمريكية وجلسة نقاش عن "استخدام تقنية البلوكشين لتعزيز العمليات، أدارها عمر رشيد من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصري".

ويأتي انعقاد اجتماع مجموعة "إيغمونت" في دولة الإمارات ضمن الجهود التي تبذلها الدولة في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المالية ذات الصلة من خلال تعزيز التعاون مع نظائرها الدوليين، وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات المختصة. وتتجدر الإشارة إلى أن مجموعة إيغمونت تأسست في العام 1995 بهدف تعزيز التواصل والتفاعل بين وحدات المعلومات



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

المالية، وتمكنت حتى الآن من استقطاب 170 عضواً من مختلف الدول، ويتلقى أعضاؤها الآلاف من التقارير المتعلقة بالمعاملات المشبوهة سنوياً.

-انتهى-